

Distr.: General
3 February 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثالثة عشرة

البند 3 من جدول الأعمال

تعزيز وحماية كافة حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

التقرير السنوي للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال، السيدة مارتا سانتوس بايس*

موجز

يقدم هذا التقرير للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال إلى مجلس حقوق الإنسان عملاً بقرار الجمعية العامة 146/64.

وتولت السيدة سانتوس بايس منصبها في 1 أيلول/سبتمبر 2009. وتذكر السيدة سانتوس بايس، في هذا التقرير الأولي، بخلفية إنشاء منصب الممثل الخاص، ونطاق ولايته، كما ورد تحديد ذلك في قرار الجمعية العامة 141/62. وتبرز رؤيتها ومجالات أولوية عملها والاستراتيجيات التي تعتمدها لإحراز تقدم في تنفيذ الولاية المسندة إليها، والتي تستند إلى توصيات دراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال (A/61/299).

ويبرز هذا التقرير الحاجة إلى تعجيل التقدم في المجالات الاستراتيجية الرئيسية والتشديد الخاص الذي ستضعه الممثلة الخاصة على ثلاث توصيات أساسية وردت في الدراسة، ألا وهي وضع استراتيجية شاملة في كل دولة من الدول بشأن العنف ضد الأطفال؛ وفرض حظر قانوني وطني صريح على جميع أشكال العنف؛ وترسيخ جمع البيانات الوطنية وتحليلها ونشرها والبحث في هذا الميدان.

* تأخر تقديم هذه الوثيقة.

ويستعرض التقرير التطورات والمبادرات الرئيسية التي شجعتها الممثلة الخاصة أثناء الأشهر الأولى من ولايتها للنهوض بالتقدم في متابعة الدراسة على المستويات العالمي والإقليمي والوطني؛ ولتشجيع قيام عملية تشاورية وتعزيز الشراكات الاستراتيجية مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك الحكومات، وشركاء الأمم المتحدة، وهيئات وآليات حقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، والأطفال، والشباب؛ وضمان تقديم دعم راسخ لولايتها.

وتتطلع الممثلة الخاصة إلى العمل مع جميع أصحاب المصلحة من أجل النهوض بالتقدم في الوقاية من العنف وحماية الأطفال من جميع أشكال العنف في جميع الظروف، والتعاون تعاوناً وثيقاً مع مجلس حقوق الإنسان في المضي قدماً في جدول الأعمال هذا.

		المحتويات
4	4-1	معلومات أساسية أولاً -
5	7-5	تعيين الممثلة الخاصة المعنية بالعنف ضد الأطفال ثانياً -
5	11-8	ولاية الممثلة الخاصة المعنية بالعنف ضد الأطفال ثالثاً -
		مجالات التركيز ذات الأولوية في الولاية: جدول أعمال استراتيجي، وشراكات متينة، ودعم راسخ رابعاً -
7	18-12	تشجيع وضع جدول أعمال استراتيجي ألف -
7	14	توطيد الشراكات الاستراتيجية باء -
8	16-15	تأمين الدعم الراسخ جيم -
8	18-17	التعاون مع الشركاء الرئيسيين خامساً -
9	49-19	التعاون مع منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما مع الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاعات المسلحة وأعضاء الفريق العامل المشترك بين الوكالات والمعني بالعنف ضد الأطفال ألف -
9	36-19	التعاون مع الهيئات والآليات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان باء -
13	41-37	التعاون مع المجتمع المدني، بما في ذلك الأطفال والشبان جيم -
14	49-42	التعاون مع المنظمات والمؤسسات الحكومية الدولية والإقليمية ...
15	85-50	كلمة الممثلة الخاصة أمام دورة الجمعية العامة الرابعة والستين ...
17	56-54	التعاون مع المنظمات والمؤسسات الحكومية الدولية والإقليمية ...
18	85-57	الاستنتاجات سابعاً -
24	91-86	

أولاً - معلومات أساسية

- 1- في عام 2001، وبناء على توصية لجنة حقوق الطفل، طلبت الجمعية العامة في قرارها 138/56، إلى الأمين العام إجراء دراسة معمقة بشأن مسألة العنف ضد الأطفال. وفي عام 2003، عيّن الأمين العام السيد بولو سيرجيو بنهيرو خبيراً مستقلاً لإجراء هذه الدراسة.
- 2- وعُرضت دراسة الأمين العام بشأن العنف ضد الأطفال¹ على الدورة الحادية والستين للجمعية العامة. وقد تناولت العنف ضد الأطفال في خمسة أطر هي: الأسرة والمدرسة ومؤسسات الرعاية البديلة ومرافق الاحتجاز، والأماكن التي يعمل فيها الأطفال، والمجتمعات المحلية. وتسلم الدراسة بأن العنف ضد الأطفال يؤثر في كل بلد من البلدان ولا يعرف أية حدود اجتماعية أو ثقافية أو دينية أو عرقية، ولا يزال واسع الانتشار، كما يظل خفياً إلى حد بعيد وكثيراً ما يتسامح معه المجتمع. وبالإضافة إلى ذلك، للعنف ضد الأطفال تأثير عاطفي وصحي خطير على الأطفال يدوم مدى الحياة؛ ويُضعف قدرات الطفل على النماء والتعلم، ويعيق العلاقات الإيجابية، ويحدث صدمة نفسية واكتئاباً، وكثيراً ما يؤدي إلى سلوك عدواني ويقوم على المخاطرة.
- 3- وتدعو الدراسة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لمنع جميع أشكال العنف والتعامل معها، وتقديم مجموعة من التوصيات لتوجيه إجراءات المتابعة. وتوفر هذه التوصيات خطة توجيهية للخطوات المقبلة وتشكل مرجعاً حيوياً لتعجيل التقدم ورصده. ولتشجيع نشر توصيات الدراسة وتأمين متابعتها بشكل فعال، أوصت الدراسة بتعيين ممثل خاص للأمين العام معني بمسألة العنف ضد الأطفال.
- 4- وأحاطت الجمعية العامة علماً مع التقدير بتوصيات الدراسة وطلبت إلى الأمين العام أن يعين ممثلاً خاصاً معنياً بمسألة العنف ضد الأطفال² ليقوم بدور المناصر العالمي البارز والمستقل للتشجيع على منع جميع أشكال العنف ضد الأطفال والقضاء عليها.

⁻¹ A/61/299.

⁻² قرار الجمعية العامة 141/62.

ثانياً - تعيين الممثلة الخاصة المعنية بالعنف ضد الأطفال

- 5- في 1 أيار/مايو 2009، أعلن الأمين العام تعيين السيدة مارتا سانتوس بايس من البرتغال ممثلة خاصة له المعنية بالعنف ضد الأطفال برتبة مساعد الأمين العام. وتولت السيدة سانتوس بايس مهام منصبها في 1 أيلول/سبتمبر 2009.
- 6- ووفقاً للاختصاصات المعتمدة طبقاً لقرار الجمعية العامة 141/62، تقدم الممثلة الخاصة تقاريرها مباشرة إلى الأمين العام، وترأس الفريق العامل المشترك بين وكالات الأمم المتحدة والمعني بمسألة العنف ضد الأطفال، وتتعاون بشكل وثيق مع مجموعة واسعة من الشركاء، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وتقدم الممثلة الخاصة التقارير سنوياً إلى الجمعية العامة وإلى مجلس حقوق الإنسان وإلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- 7- وطبقاً لقرار الجمعية العامة، تمّول وظيفة الممثلة الخاصة ومكتب دعمها من التبرعات الطوعية. وقد وُضعت الولاية لفترة ثلاثة أعوام، يتعين تقييمها في نهاية هذه الفترة، بما في ذلك فيما يتعلق بتمويلها. ويقع مكتب الممثلة الخاصة في نيويورك وتزوده منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بالدعم الإداري. وقد أنشأت اليونيسيف حساباً استثمارياً قصد تلقي واقتناء وإدارة وإنفاق التبرعات المالية الموفرة لتمويل عمليات مكتب الممثلة الخاصة، بما في ذلك دفع تكاليف الموظفين.

ثالثاً - ولاية الممثلة الخاصة المعنية بالعنف ضد الأطفال

- 8- طبقاً لقرار الجمعية العامة 141/62، تقوم الممثلة الخاصة المعنية بالعنف ضد الأطفال بما يلي:
- (أ) تشجيع نشر دراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال على نطاق واسع، والنهوض بمتابعة توصياتها؛
- (ب) تحديد وتقاسم الممارسات الجيدة وتشجيع تبادل الخبرات بين الجهات الفاعلة وفيما بين المناطق والقطاعات؛
- (ج) مساعدة الدول في جهودها لمنع جميع أشكال العنف ضد الأطفال والتصدي لها، ولا سيما تشجيع توخي منظور جنساني ومشاركة الأطفال وضمّان ما يلي:
- وضع استراتيجية أو سياسة أو خطة عمل وطنية شاملة بشأن العنف ضد الأطفال، تُدمج في عملية التخطيط على الصعيد الوطني وتكون لها أهداف واقعية ومحددة الزمن وتكون مزودة بالموارد كما ينبغي ومنسقة من قبل وكالة لها القدرة على إشراك قطاعات متعددة وخاضعة للتقييم المنتظم؛ واعتماد تدابير تشريعية وطنية وغيرها من

التدابير الأخرى لحظر جميع أشكال العنف ضد الأطفال والقضاء عليها في جميع البيئات؛

- تطوير البحث الوطني وتوطيد نظم جمع البيانات وتحليلها ونشرها لاتخاذ إجراءات فعالة، وتعبئة الموارد الكافية، وتقييم التقدم المحرز؛
- الاستثمار في منع العنف، مع مراعاة أسبابه الكامنة وعوامل الخطر؛
- تشجيع القيم المناهضة للعنف وأنشطة إذكاء الوعي لوضع حد لاستمرار العنف ضد الأطفال في الخفاء وقبول المجتمع به، ودعم التخلي عن الممارسات الضارة وتشجيع توشي أشكال التأديب والمناهج الإيجابية الخاصة بنماء الطفل؛
- تشجيع حماية الأطفال من العنف من جانب الأشخاص الذين يعملون مع الأطفال ولأجلهم، بما في ذلك من خلال وضع برامج تعليمية وتدريبية منتظمة، وتشجيع وضع قواعد سلوك ومعايير واضحة في مجال الممارسة؛
- توفير خدمات تكون في المتناول وتراعي احتياجات الطفل وخدمات صحية واجتماعية شاملة لضمان تعافي الأطفال وإعادة إدماجهم؛
- وضع آليات آمنة ومعرف بما على نحو جيد ومسترة وتكون في المتناول، لتيسير الإبلاغ عن العنف ضد الأطفال وتقديم الشكاوى؛
- اتخاذ تدابير لمكافحة الإفلات من العقاب، بما في ذلك من خلال تحري ومقاضاة العنف ضد الأطفال وفرض العقوبات الملائمة.

9- وللهيوس بهذه العملية ستقوم الممثلة الخاصة المعنية بالعنف ضد الأطفال بدور المدافع المستقل والمناصر العالمي، مع إبقاء الوقاية من العنف وحماية الأطفال من جميع أشكال العنف في مقدمة جدول الأعمال الدولي، وكجسر وحفاز لجميع الإجراءات المتخذة في كافة المناطق والبيئات التي قد يحدث فيها العنف ضد الأطفال؛ وستشجع تقاسم المعلومات، وتلاقح التجارب، وحفز النهج القائمة على الأدلة لمنع العنف وضمان حق كل طفل في عدم التعرض للعنف.

10- وتستند ولاية الممثلة الخاصة إلى التطورات في مجالي الصحة العامة وحماية الطفل، وتتوخى حماية الأطفال من العنف كحق أساسي من حقوق الإنسان. فعلاً فإن اتفاقية حقوق الطفل وغيرها من صكوك حقوق الإنسان الدولية توفر أساساً تنظيمياً متيناً لمنع جميع أشكال العنف ضد الأطفال والقضاء عليها. وهي مؤشر على الالتزام الوطني الصادق باحترام كرامة الإنسان لدى الطفل في جميع الأوقات؛ والتصدي لعوامل الخطر التي تعرض نماء الأطفال ومواطنتهم للخطر؛ والاستثمار في الإدماج الاجتماعي لأشدهم ضعفاً؛ وتشجيع الإجراءات التي تقوم على مصالح الطفل الفضلي وعلى التوجهات والتجارب في هذا المجال. كما تتوفر معايير حقوق الإنسان الدولية إطاراً سليماً لمراعاة حماية الطفل من العنف في جدول أعمال

السياسة الوطنية، والمساعدة على تفادي الحلول الجزأة أو المخففة أو التفاعلية وإحداث تغيير دائم من خلال التنفيذ الوطني الذي يسترشد بالممارسات الجيدة والدروس المستفادة.

11- وستتطلع الممثلة الخاصة بمهام ولايتها عن طريق استخدام استراتيجيات تقوم على الدعم المتبادل، بما في ذلك تشجيع الوقوف على المشاغل ذات الصلة بالعنف ضد الأطفال؛ والمساهمة في الاجتماعات الاستراتيجية على المستويات الدولي والإقليمي والوطني، بما في ذلك من أجل تحديد الممارسات الجيدة وتشجيع تلاقح التجارب فيما بين المناطق والقطاعات ومختلف البيئات؛ وتنظيم بعثات ميدانية؛ والنهوض بالدراسات والتقارير المواضيعية.

رابعاً- مجالات التركيز ذات الأولوية في الولاية: جدول أعمال استراتيجي، وشراكات متينة، ودعم راسخ

12- تتطلب حماية الأطفال من العنف إجراءات عاجلة. والعنف واقع قاس بالنسبة للملايين من الأطفال في جميع أنحاء العالم؛ ويظل خفياً إلى حد بعيد ومقبولاً اجتماعياً، وله عواقب مأساوية على الطفل ونمائه تدوم مدى الحياة، وينطوي على تكاليف اجتماعية باهظة.

13- والممثلة الخاصة، إذ تسترشد بالشعور بالحاح الحاجة إلى تعجيل التقدم في المجالات الاستراتيجية الرئيسية، على مدى فترة الأعوام الثلاثة المقررة لولايتها، ستضع تركيزاً ذا أولوية على ما يلي:

- تشجيع وضع جدول أعمال استراتيجي بالاستناد إلى توصيات دراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال؛
- تعزيز الشراكات الرئيسية لإحراز تقدم في متابعة الدراسة؛
- تأمين دعم راسخ، بما في ذلك تأمين تمويل سليم، لتشجيع التقدم في منع العنف وحماية الأطفال من جميع أشكال العنف.

ألف - تشجيع وضع جدول أعمال استراتيجي

14- توفر التوصيات الشاملة الاثنتا عشرة الواردة في الدراسة خطة توجيهية لتعجيل ورصد التقدم المحرز في منع العنف والتصدي له، في جميع البيئات التي قد يكون فيها الطفل في خطر. ونظراً لدرجة الإلحاح الخاصة، تحدد الدراسة الأهداف الزمنية لثلاث توصيات استراتيجية شاملة. وتظل هذه المجالات حرجة وتتطلب اهتماماً متجدداً وثابتاً على جميع المستويات. لهذا السبب فإن الممثلة الخاصة سوف تولي، في السياق العام لتوصيات الدراسة، اهتماماً ذا أولوية للمبادرات الرامية إلى ما يلي:

- استنباط استراتيجية وطنية شاملة في كل دولة من الدول لمنع جميع أشكال العنف والتصدي لها، ومراعاة هذه الاستراتيجية في عملية التخطيط الوطنية، وتنسيقها من جانب جهة وصل رفيعة المستوى لها مسؤوليات قيادية في هذا المجال، مع توفير الدعم بالموارد البشرية والمالية الكافية لدعم تنفيذها وتقييمها بشكل فعال؛
- فرض حظر قانوني وطني صريح على جميع أشكال العنف ضد الأطفال، في جميع البيئات؛
- التشجيع على وضع نظام وطني لجمع البيانات وتحليلها ونشرها، ووضع جدول أعمال للبحث في مجال العنف ضد الأطفال.

باء - توطيد الشراكات الاستراتيجية

- 15- ولدت عملية إعداد الدراسة تحالفات متينة واستراتيجية داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، لصالح حماية الأطفال من جميع أشكال العنف. وللمضي قدماً في هذا المجال سيكون تعزيز الشراكات أمراً حيوياً. وبالتالي ستشجع الممثلة الخاصة تعزيز التعاون مع الشركاء الرئيسيين، بمن فيهم الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاعات المسلحة، وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، وهيئات وآليات حقوق الإنسان المنشأة بموجب معاهدات، والحكومات الوطنية، والمنظمات الإقليمية، والبرلمانيون، والمؤسسات المستقلة الوطنية المعنية بحقوق الطفل، والمجتمع المدني، بما في ذلك الأطفال والشباب.
- 16- وآليات التعاون المؤسسي ذات الصلة القائمة بالفعل، مثل الفريق العامل المشترك بين الوكالات والمعني بالعنف ضد الأطفال والمجلس الاستشاري للمنظمات غير الحكومية لمتابعة الدراسة، ستوفر إطاراً متيناً للمضي قدماً في هذه العملية من خلال نهج تشاوري فعال.

جيم - تأمين الدعم الراسخ

- 17- إن الدعم المتين والتمويل الذي يمكن التنبؤ به أمران ضروريان لأداء الممثلة الخاصة لولايتها بشكل فعال ومستقل. وبهذا الخصوص، دعت الجمعية العامة الدول والمؤسسات المعنية، ووكالات الأمم المتحدة وكياناتها، والمنظمات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، إلى تقديم الدعم، بما في ذلك الدعم المالي. وتوجه التبرعات الطوعية لدعم ولاية مكتب الممثلة الخاصة من خلال حساب استئماني أنشأته اليونيسيف وتديره حالياً لتلقي واقتناء وإدارة وإنفاق التبرعات المالية الموفرة للولاية، بما في ذلك دفع تكاليف الموظفين.
- 18- وحتى كانون الأول/ديسمبر 2009 تم تلقي تبرعات أولية. ولو أن هذه التطورات الإيجابية مرحب بها إلا أن الأمر يحتاج إلى تأمين تمويل إضافي لتمكين الممثلة الخاصة من

مواصلة دورها بشكل فعال كمناصرة عالمية لمنع العنف وحماية الأطفال من جميع أشكال العنف.

خامساً - التعاون مع الشركاء الرئيسيين

ألف - التعاون مع منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما مع الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والتزاعات المسلحة وأعضاء الفريق العامل المشترك بين الوكالات والمعني بالعنف ضد الأطفال

19- أعطت الممثلة الخاصة درجة عالية من الأولوية، منذ بداية ولايتها، لتشجيع تعزيز التآزر مع شركاء الأمم المتحدة في مجال العنف ضد الأطفال.

20- وتم تطوير تعاون متين مع الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والتزاعات المسلحة. وعُقدت اجتماعات منتظمة لتبادل المعلومات ومناقشة المجالات من أجل تعاون متبادل الدعم، بما في ذلك في تشجيع المبادرات المشتركة والبعثات، والنظر في أنشطة المناصرة وإذكاء الوعي المشتركة من أجل حماية حقوق الطفل. وبهذا الخصوص، فإن مشاركة الممثلتين الخاصتين معاً في المؤتمرات الدولية ذات الصلة بولايتيهما أمر هام بشكل خاص. وسيستمر النظر في الفرص الاستراتيجية لزيادة تعزيز هذا التعاون الحيوي على أسس حقوق الإنسان المتينة المشتركة بين الولايتين، بما في ذلك في سياق الذكرى العاشرة لاعتماد البروتوكولين الاختياريين الملحقين باتفاقية حقوق الطفل، في عام 2010.

21- واستندت الممثلة الخاصة المعنية بالعنف ضد الأطفال، في تعاونها مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، إلى الهياكل والآليات القائمة المشتركة بين الوكالات، ولا سيما الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالعنف ضد الأطفال، الذي يعد من بين أعضائه الأساسيين منظمة العمل الدولية، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية. كما يعد الفريق العامل المشترك بين الوكالات منتدى حيويًا للتشاور وتشجيع وضع السياسات العامة وإدماج المشاغل ذات الصلة بالعنف ضد الأطفال في جدول أعمال منظومة الأمم المتحدة.

22- وأقامت الممثلة الخاصة تعاوناً وثيقاً جداً مع أعضاء الفريق العامل الأساسيين، وقد أخرجت مناقشات ثنائية هامة وحضرت اجتماعاً على المستوى العملي للفريق العامل المشترك بين الوكالات بجنيف. وترحب الممثلة الخاصة بالمشورة القيّمة التي تلقتها وبالدعم الذي قدم لها، وهما أمران لهما أهمية حاسمة لبلورة ولايتها والبعثات التي قامت بها.

23- وتقدم اليونيسيف لمكتب الممثلة الخاصة دعماً إدارياً وقد أنشأت صندوقاً استئمانيًا للتبرعات المالية المقدمة دعماً لولاية الممثلة الخاصة. وتعد حماية الأطفال من العنف بُعداً

رئيسياً من أبعاد ولاية اليونيسيف وقد شاركت الممثلة الخاصة، كما وردت الإشارة إلى ذلك في الفروع أعلاه، في المبادرات الهامة التي رعتها تلك المنظمة.

24- وتقوم اليونيسيف، في إطار استراتيجيتها لحماية الطفل لعام 2008، بمتابعة دراسة الأمم المتحدة عن طريق تعزيز نظم حماية الطفل وتشجيع التغيير الاجتماعي في المواقف وأوجه السلوك تجاه الأطفال. وشاركت الممثلة الخاصة في مناقشات هامة بشأن تنفيذ استراتيجية اليونيسيف وتركيزها على حماية الأطفال من العنف، بالمقر وفي منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبية. وخطت خطوات هامة صوب التعاون مع اليونيسيف بشأن حماية الأطفال، وقد أجرت مناقشات مع وحدة حماية الطفل في اليونيسيف، والممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والتراعات المسلحة، من أجل تعزيز التآزر وتشجيع العمل التكميلي في المجالات التي تندرج في صلب ولايتها.

25- واليونيسيف طرف في عدد من المبادرات الرامية إلى تعزيز الأساس القائم على الأدلة فيما يتعلق بطبيعة ونطاق العنف ضد الأطفال، وتوطيد الجهود الرامية إلى جمع البيانات الموثوقة وتطوير البحث فيما يتعلق بالعنف ضد الأطفال، بما في ذلك الممارسات الضارة. وأصدرت اليونيسيف، في تشرين الأول/أكتوبر 2009، نشرة جديدة تحمل عنوان "نجح حقه الأطفال: حصيلة حماية الطفل"³، تجمع بيانات هامة حول مجموعة واسعة من المجالات المتعلقة بالعنف ضد الأطفال، بما يساعد على التغلب على استمرار معاناة الأطفال في الخفاء وتحسين السياسات والإجراءات لمنع العنف ومكافحته. وشاركت الممثلة الخاصة في نشر هذا التقرير الهام الذي يتناول بُعداً ذا أولوية من أبعاد ولايتها.

26- وظل العنف الجنسي ضد الأطفال، ولا سيما البنات، موضوعاً رئيسياً يحظى باهتمام متزايد. وبالاستناد إلى دراسة وطنية عن العنف ضد الأطفال أجريت في سوازيلند في عام 2007 وبدعم من مبادرة كلينتون العالمية، انضمت اليونيسيف إلى منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، إلى جانب مراكز الولايات المتحدة لمكافحة الأمراض والوقاية منها، في شراكة متينة لتشجيع إجراء بحث مماثل في بلدان أخرى وتقديم الدعم لتعزيز بيئة تحمي الفتيات من العنف الجنسي. وهذه مبادرة هامة ستظل الممثلة الخاصة تتابعها عن كثب، وينتظر أن تفضي إلى نتائج هامة في الوقاية من العنف والحماية منه.

27- وتلعب المفوضية السامية لحقوق الإنسان دوراً حاسماً في عملية تنفيذ توصيات دراسة الأمم المتحدة وظلت مشورتها وظل دعمها حيويين أثناء المرحلة الأولى من ولاية الممثلة الخاصة. ومنذ عام 2007 أقامت المفوضية جهة وصل معنية بالعنف ضد الأطفال قصد تقديم الدعم لمتابعة الدراسة. ومنذ تعيين الممثلة الخاصة، ظلت المفوضية تقدم دعماً فنياً

³ اليونيسيف، "نجح حقه الأطفال: حصيلة حماية الطفل" (اليونيسيف، 2009).

لولايتها. وتساعد المفوضية على كفالة الأخذ بموضوع العنف ضد الأطفال في المنظمة ككل وإيلائه اهتماماً خاصاً على جميع المستويات.

28- ودعمت المفوضية تنظيم اجتماعات الممثلة الخاصة بجنيف مع أعضاء الفريق العامل المشترك بين الوكالات والمعني بالعنف ضد الأطفال، ومع هيئات حقوق الإنسان المنشأة بموجب معاهدات، ولا سيما لجنة حقوق الطفل، ومع الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان.⁴ وساعدت المفوضية أيضاً في تنظيم اجتماعات مع أعضاء المجلس الاستشاري للمنظمات غير الحكومية وسائر الشركاء من المجتمع المدني.

29- وبناء على دعوة المفوضية، شاركت الممثلة الخاصة، في شهر كانون الأول/ديسمبر 2009، في الفريق العامل المفتوح العضوية التابع لمجلس حقوق الإنسان المعني بوضع بروتوكول اختياري لاتفاقية حقوق الطفل من أجل إتاحة إجراء لتقديم البلاغات. وأشارت الممثلة الخاصة، في عرضها، إلى توصيات دراسة الأمم المتحدة، ولا سيما الدعوة التي كانت قد وجهتها لإنشاء آليات فعالة ومستقلة لتقديم الشكاوى والتحرري والإنفاذ، لمعالجة حالات العنف، وشددت على أهمية وضع إجراء لتقديم البلاغات لحماية الأطفال من جميع أشكال العنف.

30- وسيظل التعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان في طليعة جدول أعمال الممثلة الخاصة وسيظل حيويًا لتوطيد أسس ولايتها الخاصة بحقوق الإنسان والنهوض بتنفيذ جدول الأعمال المتعلق بالعنف ضد الأطفال.

31- وكانت منظمة الصحة العالمية مسانداً نشطاً لتطوير دراسة الأمم المتحدة، وتظل شريكاً حيويًا في عملية المتابعة. وتعد مساهمة هذه المنظمة في المبادرة الرامية إلى منع العنف الجنسي ضد الفتيات، المشار إليه أعلاه، تجسيداً ذا مغزى لهذا الالتزام الراسخ.

32- ومنع العنف وتشجيع الأدلة المتينة، اللذان هما مجالان من المجالات ذات الأولوية التي تطرقت لها توصيات الدراسة، في طليعة جدول أعمال منظمة الصحة العالمية. وهذان البعدان احتلا مكانة مركزية في اجتماع المرحلة الرابعة من الحملة العالمية لمنع العنف، الذي نُظم بجنيف في أيلول/سبتمبر 2009 وشاركت فيه الممثلة الخاصة.

33- وكُرِّس اجتماع المرحلة الرابعة لغرض "دفع منع العنف على نطاق عالمي" واستقطب مشاركة وخبرة رفيعي المستوى من جميع المناطق. واستفاد أولئك الذين حضروا الاجتماع من الإطلاع على الأدلة الجديدة بشأن التدخلات الفعالة لمنع العنف المتبادل بين الأشخاص، وتأملوا الدروس المستفادة من مجموعة واسعة من المبادرات على المستوى القطري التي قدمت أمثلة ملهمة للعمل على الوقاية من العنف بالاستناد إلى البيانات والأدلة.

⁴ للمزيد من المعلومات، انظر الفقرتين 40 و41 أدناه.

34- وفي المناقشات التي أولت عناية خاصة لحماية الأطفال من العنف، بما في ذلك سوء معاملة الأطفال والأسباب الكامنة وراءه، تم التشديد بشكل خاص على الاستراتيجيات الرامية إلى تطوير علاقات آمنة ومستقرة ومثرية بين الأطفال وأوليائهم والقائمين على رعايتهم؛ وتشجيع المهارات الحياتية للأطفال والمراهقين؛ والتقليل من توافر المشروبات الكحولية واستخدامها المضر بالصحة، والوصول إلى الأسلحة النارية والأسلحة البيضاء؛ وتشجيع المساواة بين الجنسين، وتغيير المعايير الثقافية والاجتماعية التي تدعم العنف، وتحديد هوية الضحايا، وبرامج الرعاية والدعم. وسيظل النهوض بالعمل في هذه المجالات بُعداً رئيسياً من أبعاد تعاون الممثلة الخاصة مع منظمة الصحة العالمية.

35- وأقامت الممثلة الخاصة تعاوناً مثمراً مع منظمة العمل الدولية، ولا سيما فيما يتعلق بحماية الأطفال من العنف في مكان العمل وفي الأنشطة الأخرى ذات الصلة بالعمل. ومن المتوقع توافر فرص هامة لتعزيز التعاون دعماً لتنفيذ توصيات الدراسة، بما في ذلك من خلال المناصرة، وتوطيد البيانات والبحث وأنشطة تحديد المعايير ذات الصلة. وفي عام 2010 سيعقد مؤتمر عالمي حول عمل الأطفال بلاهاي، احتفالاً بالذكرى العاشرة لبدء سريان اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 182 المتعلقة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال واتخاذ إجراءات فورية للقضاء عليها، وتعجيل التقدم صوب هدف إزالتها على الصعيد العالمي بحلول عام 2016. وسيشجع المؤتمر المصادقة العالمية على معايير منظمة العمل الدولية ذات الصلة.

36- وفي عام 2010، ستصدر منظمة العمل الدولية أيضاً تقديرات عالمية جديدة عن عمل الأطفال، ستساعد على توطيد الأدلة لتوجيه السياسات وتشجيع التقدم في هذا المجال. وبناء على قرار أصدره مجلس الإدارة في عام 2008 تشارك منظمة العمل الدولية أيضاً حالياً في النظر في معايير جديدة بشأن العمل اللائق للخدم المتزليين، ستفتح المجال لتحسين حماية الأطفال من الاستغلال في الخدمة المتزلية وأي شكل من أشكال العنف المتصلة بذلك. فعلاً فإن الأطفال خدوم المنازل، وبشكل أخص الفتيات، معرضون بدرجة عالية للعنف؛ فبالعمل في المنازل الخاصة، وفي العديد من الحالات بعيداً عن البيت ووراء أبواب مقفلة، وبقدر ضئيل من الحماية أو الدعم الاجتماعي أو انعدام الحماية والدعم تماماً، يكون هؤلاء الأطفال معرضين لساعات عمل طويلة بشكل مفرط ولمهام محفوفة بالمخاطر، ولتمييز، والوصم الاجتماعي، والعنف الجسدي، والنفسي والعاطفي، وللاعتداء الجنسي، ولقلة المشاركة في حياة المجموعة والمجتمع. وتوفر هذه المبادرات الهامة إطاراً متيناً لمزيد تعزيز هذه الشراكة الهامة.

باء - التعاون مع الهيئات والآليات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان

37- تعد إقامة تعاون وثيق مع الهيئات والآليات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان جزءاً أساسياً من مكونات جدول أعمال الممثلة الخاصة. وهذا التعاون حيوي في توحّي نهج متكامل تجاه حماية الأطفال من العنف واستغلال أوجه التآزر بين مختلف الولايات، في الإطار العام لتنفيذ معايير حقوق الطفل والالتزامات تجاه الأطفال، بما في ذلك الالتزامات المتعهد بها في مؤتمر قمة الألفية، والدورة الاستثنائية المعنية بالأطفال، ومؤخراً في المؤتمر العالمي الثالث لمناهضة الاستغلال الجنسي للأطفال والمراهقين. والدعوة إلى العمل، التي صدرت كجزء من المؤتمر، تبرز أهمية التعاون الوثيق بين أصحاب الولايات، ويوفر جدول أعمال المؤتمر إطاراً قيماً لاتخاذ إجراءات على أساس متبادل الدعم وتعجيل التقدم صوب تحقيق الأهداف المحددة الزمن المتفق عليها في المؤتمر؛ وهذه الأهداف لها أيضاً صلة استراتيجية بعملية متابعة توصيات الدراسة.

38- وفي هذه الخلفية، يكتسي تعاون الممثلة الخاصة مع لجنة حقوق الطفل أهمية حاسمة. وقد تم إعداد دراسة الأمم المتحدة بناء على طلب اللجنة، وهي تستند إلى حد كبير جداً في عملها وفقها إلى تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل. وقد كرّست اللجنة اهتماماً خاصاً للعنف ضد الأطفال، بما في ذلك في مناقشاتها المواضيعية وتعليقاتها العامة وأثناء النظر في تقارير الدول الأطراف. وفي الوقت الحاضر، تتضمن جميع الملاحظات الختامية فرعاً خاصاً بمتابعة توصيات الدراسة وبالتعاون مع الممثلة الخاصة.

39- ودور اللجنة قيّم بشكل خاص بالنسبة لولاية الممثلة الخاصة، إذ هي تساعد على إطلاق مبادرات المناصرة، وتقييم التقدم المحرز في حماية الأطفال من جميع أشكال العنف، ودعم البلدان في ما تبذله من جهود. لهذا السبب اجتمعت الممثلة الخاصة مع اللجنة ما أن تم تعيينها، وأقامت تعاوناً مثمرًا جداً معها من خلال عقد اجتماعات منتظمة وتبادل المعلومات، ومن خلال المشاركة سوية في التظاهرات الاستراتيجية والمبادرات داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها على الأصعدة العالمي والإقليمي والوطني. وسيظل التعاون مع اللجنة، ومع غيرها من الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات في طليعة جدول أعمال الممثلة الخاصة.

40- كما كان التعاون مع الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان هاماً هو الآخر. ومشاركة الممثلة الخاصة، مباشرة بعد تعيينها، في الاجتماع السنوي السادس عشر للإجراءات الخاصة في عام 2009⁵ كانت مفيدة بشكل خاص في تشجيع تقاسم المعلومات وتحديد الممارسات الجيدة وتبادل التجارب، فضلاً عن حفز النظر في الأنشطة التي يدعم بعضها البعض بشكل متبادل من أجل منع العنف والقضاء عليه.

⁵ انظر الوثيقة A/HRC/12/47.

41- والعمل من أجل القضاء على العنف ضد الأطفال، بوصفه مسألة شاملة لعدة مجالات، يفتح سبلاً لتطوير شراكات فيما بين الولايات - بما في ذلك الولايات ذات الصلة بالطفل - من خلال التعاون مع المقرر الخاص المعني بالاتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال، والمقرر الخاص المعني بأشكال الرق المعاصرة و، بشكل خاص، مع المقرر الخاص المعني بمسألة بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الخليعة، الذي عُقدت معه اجتماعات منتظمة لتبادل المعلومات وتعزيز التعاون. وعلى نحو مماثل، سيكون التعاون قيماً مع الولايات ذات الصلة بالعنف، بما في ذلك الولايات المتعلقة بالعنف ضد المرأة والتعذيب؛ والولايات ذات الصلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمساعدة على التصدي لأسباب العنف الجذرية؛ وكذلك مع ولايات أخرى مثل الولايات المتعلقة بالحق في التعليم وحرية الرأي والتعبير التي يمكن أن تكون تمكينية للأطفال والشبان، وأن تعزز جهود الوقاية وترسخ ثقافة احترام حقوق الأطفال في المجتمع. وهذه شراكات هامة ستستمر المثلة الخاصة في تشجيعها.

جيم - التعاون مع المجتمع المدني، بما في ذلك الأطفال والشبان

42- لدى إعداد الدراسة ورد دعم قوي من منظمات المجتمع المدني وإسهام حاسم من الأطفال والشبان. ولا تزال هاتان الفئتان تمثلان شريكين نشطين في عملية تنفيذ توصيات الدراسة.

43- وكما أبرزت ذلك الفروع السابقة من هذا التقرير، تشجع المثلة الخاصة بالتعاون الداعم بشكل متبادل مع المجتمع المدني. وهذا التعاون يسره إنشاء المجلس الاستشاري للمنظمات غير الحكومية في عام 2007، وقد أنشئ هذا المجلس لدعم المتابعة المتينة والفعالة للدراسة. وللمجلس تمثيل متساو من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الوطنية والإقليمية القيادية، ويتمثل هدفه الرئيسي في تشجيع وإدامة مشاركة المنظمات غير الحكومية على المستويات الوطني والإقليمي والدولي، لمناصرة الحكومات ووكالات الأمم المتحدة وسائر أصحاب المصلحة من أجل التنفيذ الكامل لتوصيات الدراسة.

44- واجتمعت المثلة الخاصة مع المجلس الاستشاري للمنظمات غير الحكومية في أوائل تشرين الأول/أكتوبر 2009 بنيويورك. وساعد هذا الاجتماع على تسليط الضوء على المجالات الاستراتيجية التي يمكن فيها إحراز المزيد من التقدم وتحديد الفرص ذات الشأن من أجل التعاون المثمر في متابعة توصيات الدراسة على المستويات العالمي والإقليمي والوطني وفي مختلف البيئات التي ما زال فيها العنف ضد الأطفال مستمراً؛ وتشمل هذه المجالات والفرص اعتماد خطط عمل وطنية للنهوض بتنفيذ توصيات الدراسة، والحظر القانوني لجميع أشكال العنف ضد الأطفال في جميع البيئات، وجمع ونشر بيانات مفصلة عن العنف ضد الأطفال، وإنشاء آليات فعالة وفي متناول الأطفال لتقديم الشكاوى. ونظر الاجتماع أيضاً في سبل

تعزيز مشاركة الأطفال في متابعة الدراسة، مع الاستفادة من رؤيتهم إلى الأمور وتجارهم، وحشد عزائمهم، وتمكينهم من اتخاذ الإجراءات في مجتمعاتهم.

45- ولنفس الغاية، اجتمعت الممثلة الخاصة بجنيف مع فريق المنظمات غير الحكومية المعني باتفاقية حقوق الطفل وفريقه العامل المعني بالأطفال والعنف، اللذان أبرزتا أهمية مناقشة التعاون الوثيق مع هيئات وآليات حقوق الإنسان، وبشكل خاص لجنة حقوق الطفل ومجلس حقوق الإنسان.

46- كما أجرت الممثلة الخاصة مناقشات هامة على المستوى الإقليمي مع الشركاء من المنظمات غير الحكومية ومع منظمات الأطفال للنظر في سبل زيادة توطيد العمل في مكافحة العنف وسبل التصدي له. وسيتواصل هذا التعاون بنشاط في إطار جدول أعمال الممثلة الخاصة.

47- وعلى مدى الأعوام الأخيرة كانت مشاركة الأطفال والشبان في تشجيع اتخاذ الإجراءات لمواجهة العنف ضد الأطفال هامة. وكانت مساهمتهم في الدراسة أساسية وما زالت مشاركتهم حاسمة للخطوات المقبلة.

48- وكما وردت ملاحظة ذلك في الفروع أعلاه، التقت الممثلة الخاصة بالأطفال والشباب في عدد من الاجتماعات والمناقشات على المستويات العالمي والإقليمي والوطني. وأعرب الأطفال، في مختلف المناطق، عن قلقهم الشديد إزاء حدوث العنف؛ وهم يعبرون عن شعور عميق بمدى إلحاح الوضع، فيما تساعد آراؤهم وتوصياتهم على صقل فعالية الإجراءات المتخذة، بما في ذلك عن طريق المساعدة على تحسين فهم وجه العنف الخفي، وإذكاء الوعي، وتشجيع مناصرة المبادرات الإيجابية، ودعم استنباط سياسات وآليات تراعي احتياجات الطفل.

49- وسيظل الحوار وستظل المشاورات المنتظمة مع الأطفال والشبان عنصراً أساسياً من العناصر المكوّنة لولاية الممثلة الخاصة. وبهذا الصدد، ترحب الممثلة الخاصة باعتماد لجنة حقوق الطفل لتعليقها العام رقم 12 بشأن حق الطفل في الاستماع إليه، وهو التعليق العام الذي اعترفت الجمعية العامة في قرارها A/RES/64/146 بأنه سيكون مرجعاً قيماً لمساهمة الأطفال والشبان في عملية متابعة الدراسة وإطلاعهم على التطورات في هذا المجال.

سادساً - التطورات الرئيسية وتشجيع المبادرات

50- استرشدت الممثلة الخاصة بإطار جدول الأعمال ذي الأولوية المحدد أعلاه، خلال الأشهر الأولى من ولايتها، في الفترة ما بين أوائل أيلول/سبتمبر 2009 وتاريخ تقديم هذا التقرير، فأولت اهتماماً خاصاً لما يلي:

- مبادرات المناصرة العالمية لتشجيع زيادة نشر الدراسة وتشجيع متابعة توصياتها على المستويات الدولي والإقليمي والوطني؛
- توطيد الشراكات الاستراتيجية، بما في ذلك من خلال مساهمة الممثلّة الخاصة في الاجتماعات الرفيعة المستوى مع الجهات الفاعلة الرئيسية، وتعزيز التعاون المؤسسي مع المنظمات الدولية والإقليمية؛
- اعتماد تدابير لإنشاء مكتبها دعماً لولايتها.

51- وسلّمت الممثلّة الخاصة بمساهمة التشريعات الحيوية في حماية الأطفال من جميع أشكال العنف، مستفيدة من العناية الخاصة الموجهة لهذا الموضوع أثناء التظاهرات الاحتفالية بالذكرى العشرين لصدور اتفاقية حقوق الطفل، ووضعت تأكيداً خاصاً في عملها في مجال المناصرة على اعتماد حظر قانوني على جميع أشكال العنف ضد الأطفال.

52- وأدخلت إصلاحات قانونية هامة في الأعوام الأخيرة في مختلف المناطق لحظر العنف ضد الأطفال. وحتى الآن سن زهاء 25 بلداً قوانين لحظر كافة أشكال العنف في جميع البيئات، فيما يعمل أكثر من 20 بلداً آخر تحقيقاً لنفس الغاية. وعززت عدة دول تشريعاتها للتطرق لأشكال محددة من أشكال العنف، بما في ذلك العنف في المدرسة، والاتجار لأغراض جنسية، والممارسات الضارة من قبيل بتر الأعضاء التناسلية للإناث، والزواج القسري وفي سن مبكرة.

53- والحظر القانوني للعنف ضد الأطفال هام، ذلك أنه ينقل رسالة واضحة مؤداها الالتزام السياسي بالعمل في مجال الوقاية واستخدام بدائل غير عنيفة لتسوية الخلافات. وهو يشكل ضمانة حيوية للضحايا والشهود من الأطفال، إذ هو إشارة قوية لمبادرات بناء القدرات واستنباط التوجيهات وقواعد السلوك للمهنيين العاملين مع الأطفال ولأجلهم. وتكتسب الإصلاحات القانونية قيمة متجددة عندما تُستخدم في دعم أنشطة الإعلام العام وإذكاء الوعي، وتشجيع الانضباط الإيجابي، والتعبئة الاجتماعية وتغيير السلوك. وعندما تستمر الممارسات الضارة خلف تقاليد متأصلة الجذور، يكون الإصلاح القانوني مفيداً بشكل خاص حيثما يتم بإشراك المجتمع المحلي والقادة الدينيين والبرلمانيين وجمعيات المهنيين والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات الشعبية، وبمشاركة المجموعات المحلية المعنية. ومن خلال موازنة المعايير الدولية والعمل في مجال السياسات العامة والقيم المحلية، وحفز التغيير من الداخل، تم دعم التشريعات لكونها ثمرة قناعة حقيقية، فاكتملت قوة دافعة بوصفها رادعاً حقيقياً له أثر وقائي.

ألف - كلمة الممثلة الخاصة أمام دورة الجمعية العامة الرابعة والستين

54- أعادت الممثلة الخاصة، في كلمتها أمام اللجنة الثالثة في دورة الجمعية العامة الرابعة والستين، تأكيد أساس حقوق الإنسان في حماية الأطفال من جميع أشكال العنف، فأشارت إلى الإطار الذي توفره لولايتها الدراسة وتوصياتها، وعرضت المجالات الرئيسية ذات الأولوية لعملها، ألا وهي اعتماد حظر قانوني وطني صريح على جميع أشكال العنف ضد الأطفال، واستنباط استراتيجية وطنية لمنع العنف ضد الأطفال والتصدي له، وتوطيد نظم البحث والبيانات في هذا المجال. وكانت التعليقات والمعلومات الواردة من الدول الأعضاء في هذه المرحلة المبكرة من الولاية أمراً حيوياً لبلورة عمل المستقبل إذ فتحت آفاقاً لقيام تعاون مثمر مع الحكومات في جميع المناطق.

55- وخلال دورة الجمعية العامة، شاركت الممثلة الخاصة أيضاً في تظاهرتين موازيتين رفيعتي المستوى مكرّستين للبعد الجنساني للعنف ضد الأطفال ومشاركة الأطفال في صنع القرار، على التوالي. والتظاهرة الأولى - وهي اجتماع وزاري ساعة فطور الصباح نُظم بالاشتراك بين حكومات البرازيل وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية وشارك فيه مديرو وكالات تابعة للأمم المتحدة وممثلون وزاريون من عدد كبير من البلدان المشاركة - طرحت أهمية مكافحة العنف ضد الفتيات بوصفه جزءاً من جدول الأعمال الدولي، وشجعت التعاون الدولي في هذا المجال، وأيدت مشاركة الأطفال والشباب في تطوير السياسات المتعلقة بالفتيات. وفي هذا الاجتماع، أعرب المشاركون عن الالتزام بدور الممثلة الخاصة وشجعوا البلدان على تنفيذ السياسات والبرامج للقضاء على جميع أشكال العنف ضد الأطفال، مع التركيز بشكل خاص على الفتيات.

56- أما التظاهرة الثانية، وهي مناقشة لفريق من الأخصائيين بشأن مشاركة الأطفال، فقد نظمتها حكومات كل من أوروغواي وبليز والجمهورية التشيكية والسويد، بالتعاون مع اليونيسيف، والمشروع الدولي لكفالة الأطفال، والتحالف الدولي لإنقاذ الطفولة، ومنظمة أطفال الحرب - هولندا. واستلهم الاجتماع بالمساهمة النشطة من شباب غانا والنرويج وهندوراس والولايات المتحدة الأمريكية وأداره إسماعيل بيه، المدافع عن الأطفال المتأثرين بالحروب باليونيسيف. وفي ذلك الاجتماع، أشير إلى أن الأطفال والشباب قدموا اسهاماً حيوياً في الدراسة، وتم التشديد على أن مشاركة الأطفال ما زالت تلعب دوراً أساسياً في عملية المتابعة وفي دعم ولاية الممثلة الخاصة، ولا سيما في دعم أنشطة إذكاء الوعي، وتعليم النظراء، وترويج آليات لإسداء النصائح والإبلاغ تراعي احتياجات الطفل.

باء - التعاون مع المنظمات والمؤسسات الحكومية الدولية والإقليمية

57- إن العنف ضد الأطفال آخذ في كسب الاهتمام على المستوى الإقليمي. فالتعاون الإقليمي يساعد على استغلال الطاقات التي توفرها الدول في كل منطقة من فدادى المناطق، وفي نفس الوقت تشجيع استنباط استراتيجيات مكيعة وفق السياق الوطني وتعزيز الفرص لتعميم القيم العالمية والالتزامات المشتركة.

58- والمشاورات الإقليمية القائمة على المشاركة على نطاق واسع، المنظمة دعماً للدراسة وللتحضيرات للمؤتمر العالمي الثالث لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال في البرازيل كان لها دور أساسي في توليد الاهتمام بالقضاء على العنف بأشكاله المتعددة والالتزام في هذا المجال. وفي بعض المناطق أنشئت آلية متابعة إقليمية لتيسير تنسيق الجهود والمساعدة على النهوض بتنفيذ توصيات الدراسة. واستندت المثلة الخاصة إلى هذه التطورات الهامة فأولت عناية خاصة لتعزيز التعاون المؤسسي مع المنتديات الإقليمية، والمساعدة على ترويج تجارب تقاسم المعلومات وتبادلها، ورفع مستوى المبادرات الإيجابية، وتشجيع النهج القائمة على الأدلة لمواجهة التحديات السائدة، وحفز إحراز التقدم داخل المناطق وعبرها.

59- لهذه الغاية، شاركت المثلة الخاصة، خلال الأشهر الأولى من ولايتها، في مؤتمرات إقليمية استراتيجية رفيعة المستوى وشجعت التعاون مع المؤسسات الإقليمية. وسيظل تعزيز وتوسيع نطاق الشراكات مع المنظمات والمؤسسات الإقليمية بعداً ذا أولوية في ولايتها.

1- المشاركة في المؤتمر العشرين للبلدان الأمريكية المعني بالأطفال والمراهقين

60- في شهر أيلول/سبتمبر 2009 شاركت المثلة الخاصة في المؤتمر العشرين للبلدان الأمريكية المعني بالأطفال والمراهقين، الذي نظمه كل من منظمة الدول الأمريكية ومعهد البلدان الأمريكية للطفل واستضافته بليما حكومة بيرو. وبمشاركة رفيعة المستوى من الدول الأعضاء في المنظمة، فضلاً عن مشاركين من مؤسسات وطنية مستقلة لحقوق الطفل، ومنظمات غير حكومية، ودوائر أكاديمية من الأمريكيتين، عُقد المؤتمر احتفالاً بالذكرى العشرين لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل والذكرى الثامنة لتأسيس معهد البلدان الأمريكية للطفل. وأولى قدر كبير من الاهتمام بالاستثمار في السياسات العامة لإعمال حقوق الطفل، بما في ذلك حماية الأطفال من العنف. وكان العنف ضد الأطفال في محور الجلسات الرسمية والحوار الرسمي بين الوزراء والسلطات الرفيعة المستوى والمثلة الخاصة والمقرر الخاص المعني بحقوق الطفل التابع للجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، البروفيسور باولو سرجيو بنهيرو.

61- وكان المؤتمر منتدى استراتيجياً لنشر واستعراض التقدم المحرز في الأمريكيتين بشأن متابعة توصيات الدراسة، وإعداد تقرير عن العقوبة الجسدية وحقوق الإنسان للأطفال والمراهقين، أصدره مؤخراً مكتب المقرر الخاص المعني بحقوق الطفل التابع للجنة البلدان

الأمريكية.⁶ ويستند هذا التقرير الهام إلى دراسة الأمم المتحدة ويدعو الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية إلى فرض حظر قانوني صريح ومطلق على اللجوء إلى العقوبة الجسدية في جميع البيئات؛ واعتماد تدابير وقائية وتعليمية وغيرها من التدابير لضمان استتصال هذا الشكل من أشكال العنف وتشجيع البدائل الإيجابية وغير العنيفة؛ وجعل منطقة الأمريكتين منطقة خالية من العقوبة الجسدية للطفل بحلول عام 2011.

62- وسبق مؤتمر البلدان الأمريكية منتدى للمجتمع المدني شمل، لأول مرة، منتدى للبلدان الأمريكية بشأن الأطفال والمراهقين. وساعد منتدى الطفل على وضع مسألة مشاركة الطفل في طليعة جدول أعمال المؤتمر، بما يُظهر قدرة المشاركين من الشباب الحاسمة في تحديد المشاغل واستباق الحلول الممكنة للتطرق لها. والعنف ضد الأطفال موضوع رئيسي ناقشه المشاركون من الشباب الذين عاينوا هذه الظاهرة أيضاً بوصفها ظاهرة تبعث على أشد القلق لديهم.

63- وأرسى المؤتمر الأساس لتعاون مؤسسي متين في المستقبل مع المتديبات والمؤسسات الإقليمية في الأمريكتين، بما فيها مركز البلدان الأمريكية للطفل، وبشكل خاص المقرر الخاص المعني بحقوق الطفل التابع للجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، الذي وُضع معه إطار استراتيجي للتعاون لحماية الطفل من جميع أشكال العنف.

2- الاجتماع الإقليمي بشأن دور البرلمانين في منع العنف ضد الأطفال والقضاء عليه

64- جاء المؤتمر في أعقاب اجتماع إقليمي هام حول دور البرلمانين في منع العنف ضد الأطفال والقضاء عليه، استضافته الجمعية الوطنية لكوستاريكا ودعمه كل من الاتحاد البرلماني الدولي واليونيسيف. واعتمد ممثلون عن البرلمانات الوطنية توصيات محصنة لمتابعة دراسة الأمم المتحدة على الصعيد الوطني، بما في ذلك عن طريق عقد دورات برلمانية لرصد توصيات الدراسة والنهوض بمتابعتها، وتشجيع الإصلاح القانوني لكي تتضمن التشريعات حظراً صريحاً لجميع أشكال العنف ضد الأطفال، وتأمين تخصيص ما يكفي من الموارد للسياسات العامة ذات الصلة بالطفل.

65- والأبعاد الرئيسية التي تطرق لها الاجتماع بكوستاريكا طرحتها الممثلة الخاصة في اجتماعاتها الرسمية مع البرلمانين في المنطقة، بمن فيهم رئيس مجلس شيوخ بيرو. وتشكل هذه الأبعاد جدول أعمال أساسياً سوف يُتبع في جميع المناطق بالتعاون الوثيق مع الاتحاد البرلماني الدولي واليونيسيف.

⁶ لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، الوثيقة OEA/Ser.L/V/II.135.

3- التعاون مع فرع الحركة العالمية للطفولة بمنطقة أمريكا اللاتينية والكاربي

66- أُتخذت أيضاً خطوات حاسمة لترسيخ التعاون الإقليمي والاتفاق على خطة عمل استراتيجية بشأن العنف ضد الأطفال في فرع الحركة العالمية للطفولة بمنطقة أمريكا اللاتينية والكاربي، يشارك فيها كل من اليونيسيف ومنظمات المجتمع المدني الرئيسية. وفي هذا السياق، عقدت الممثلة الخاصة اجتماعاً تخطيطياً هاماً في بنما مع أعضاء الحركة، والمقرر الخاص المعني بحقوق الطفل التابع للجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، وممثلي لجنة حقوق الطفل، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وكنتيجة رئيسية من نتائج الاجتماع تم الاتفاق على المضي، على مدى الأعوام الثلاثة المقبلة، في تنفيذ توصيات الدراسة مع التشديد بشكل خاص على اعتماد تشريعات لحظر جميع أشكال العنف ضد الأطفال؛ واستنباط استراتيجية وطنية شاملة وجيدة التنسيق ومزودة بالموارد كما ينبغي، وترسيخ نظم البحث والبيانات في هذا المجال.

4- المشاركة في مؤتمر القاهرة بشأن اتفاقية حقوق الطفل والفقهاء الإسلاميين، الذي شاركت في رعايته منظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

67- في تشرين الثاني/نوفمبر 2009، شاركت الممثلة الخاصة في مؤتمر هام نُظم بالقاهرة تحت رعاية سيدة مصر الأولى للاحتفال بالذكرى العشرين لاتفاقية حقوق الطفل والمجلس القومي للطفولة والأمومة في مصر.

68- وشارك في رعاية الاجتماع كل من منظمة المؤتمر الإسلامي واليونيسيف، وكان المشاركون ممثلين لمنظمات دولية (من بينها المفوضية السامية لحقوق الإنسان)، ولجنة حقوق الطفل، ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية، والمنظمات غير الحكومية، وأطفال من عشرة بلدان من بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي.

69- ومن خلال إعلان القاهرة بشأن اتفاقية حقوق الطفل والفقهاء الإسلاميين، الذي اعتمده المؤتمر، جدد المشاركون التزامهم بحقوق الطفل، داعين، في جملة أمور، إلى مزيد الامتثال لاتفاقية حقوق الطفل، وتوفير ما يكفي من الموارد البشرية والمالية لتنفيذها، وإقامة نظم بيانات فعالة فيما يتعلق بالأطفال.

70- أما فيما يتعلق بالعنف ضد الأطفال فأعرب المشاركون عن تعهدهم بتطوير التعاون المثمر مع الممثلة الخاصة ومدتها بالدعم التقني والمالي اللازم. ودعوا الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي إلى اتخاذ جميع التدابير التشريعية والاجتماعية وغيرها من التدابير الملائمة من أجل المتابعة الفعالة لتوصيات الدراسة؛ والقيام على وجه السرعة باستعراض وإصلاح التشريعات لضمان حظر جميع أشكال العنف وتشجيع التأديب الإيجابي والأشكال غير القائمة على العنف؛ والقيام، بالاستناد إلى التجارب الوطنية الإيجابية، بإنشاء جهة وصل

رفيعة المستوى لتنسيق الإجراءات الرامية إلى منع العنف ومكافحته، واستنباط استراتيجية وطنية جيدة التزويد بالموارد بشأن العنف ضد الأطفال. وتم أيضاً إيلاء اهتمام خاص بمنع الممارسات الضارة والحماية منها، وحماية الأطفال تحت الاحتلال وفي أوقات الحرب، والتخفيف من وطأة الفقر.

71- ويوفر إعلان القاهرة للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمات المجتمع المدني منهجاً متيناً للعمل للنهوض بحماية الأطفال من العنف ودعم مزيد تنفيذ توصيات الدراسة. والإعلان، بدعوته المحددة إلى إنشاء محفل للطفولة، يمكن أن يفتح سبلاً جديدة لمساهمة الأطفال مساهمة حقيقية في عملية المتابعة هذه والمساعدة على إبقاء الأطفال على اطلاع كما ينبغي بالتطورات في هذا المجال.

5- التعاون مع الاتحاد الأفريقي ولجنة الخبراء الأفريقية المعنية بحقوق الطفل ورفاهه

72- في نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2009، عقدت الممثلة الخاصة اجتماعات هامة بأديس أبابا مع مفوضة الاتحاد الأفريقي المعنية بالشؤون الاجتماعية ورئيس لجنة الخبراء الأفريقية المعنية بحقوق الطفل ورفاهه، بغية استكشاف فرص التعاون في حماية الأطفال من جميع أشكال العنف. وكان العنف ضد الأطفال مدرجاً على جدول أعمال السياسة العامة للمنطقة الأفريقية، بما في ذلك في سياق تنفيذ الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه؛ وأثناء صياغة الدراسة، وعندما كُرس اليوم العالمي للطفل الأفريقي في سنة 2006 لهذا الموضوع؛ وأثناء منتدى البلدان الأفريقية الثاني بشأن الأطفال الذي عُقد بالقاهرة في عام 2007، وفي "النداء من أجل العمل المعجل لتنفيذ خطة عمل أفريقيا الملائمة للأطفال"، الذي اعتمد في وقت لاحق. وبمتابعة الدراسة، توجد فرص متجددة للمضي قدماً بجدول الأعمال هذا.

73- والاجتماعات الأولية التي عُقدت بأديس أبابا أرسدت الأسس لتعاون مؤسسي مثمر، بما في ذلك لتشجيع المبادرات الرامية إلى رسم تفاصيل التطورات الحاسمة والمبادرات الإيجابية في المنطقة بأكملها وداخل الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، ودعم الإصلاحات التشريعية الرامية إلى حماية الأطفال من جميع أشكال العنف، وتشجيع تطوير المؤسسات المستقلة المعنية بحقوق الطفل، وزيادة ترسيخ نظم المعلومات والبيانات الوطنية المتعلقة بالعنف ضد الأطفال.

6- التعاون مع مجلس أوروبا

74- في المنطقة الأوروبية سُجلت أيضاً تطورات ملحوظة، إذ أصبح العنف ضد الأطفال يحظى باهتمام متزايد في وضع السياسات داخل مجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي. وأقامت الممثلة الخاصة تعاوناً متيناً مع المؤسسات وشاركت في منتديات السياسات العامة الاستراتيجية التي تتطرق لعناصر ولايتها.

75- وشاركت الممثلة الخاصة في اجتماعات أفضت إلى اعتماد استراتيجية مجلس أوروبا للفترة 2009-2011 المعنونة "بناء أوروبا للأطفال وبالأطفال"، التي تحدد حماية الطفل من

العنف بوصفها اهتماماً من الاهتمامات الرئيسية ذات الأولوية. وفي إطار هذه الاستراتيجية، يعمل المجلس بوصفه باعث المبادرات الوطنية والإقليمية ومنسقتها لمكافحة العنف ضد الأطفال، وبوصفه المحفل الأوروبي لمتابعة التوصيات الواردة في دراسة الأمم المتحدة والتعاون مع الممثلة الخاصة.

76- وتوفر معايير ومبادرات إقليمية هامة إطاراً لحماية الأطفال من العنف. ولدعم إحراز التقدم في هذا المجال، نظم مجلس أوروبا مؤتمراً بستراسبورغ لوضع منهاج عمل بشأن حقوق الطفل مع مراكز التنسيق الوطنية في بلدان من المنطقة وشبكة من الخبراء من المنظمات الشريكة الرئيسية. وشاركت الممثلة الخاصة في هذا المنتدى الرفيع المستوى للسياسة العامة، الذي سيلعب دوراً حاسماً في تشجيع تقاسم المعلومات والمناصرة والنقاش، ورصد التقدم المحرز في المنطقة الأوروبية.

77- وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت لجنة وزراء مجلس أوروبا، في تشرين الثاني/نوفمبر 2009، مبادئ توجيهية للسياسات العامة بشأن الاستراتيجيات الوطنية المتكاملة لحماية الأطفال من العنف، لتوجيه الجهود الوطنية الرامية إلى وضع جدول أعمال وطني شامل لمنع العنف وحماية الأطفال من جميع أشكاله. وشاركت الممثلة الخاصة في العملية المفوضية إلى اعتماد المبادئ التوجيهية، وستتعاون مع مجلس أوروبا في النهوض بتنفيذ تلك المبادئ التوجيهية.

7- التعاون مع الاتحاد الأوروبي

78- يتصدر العنف ضد الأطفال طليعة جدول أعمال السياسات العامة في الاتحاد الأوروبي، وقد أشير إليه في دراسة استقصائية حديثة بوصفه واحداً من المشاغل ذات الأولوية بالنسبة للشبان في الدول الأعضاء البالغ عددها 27 دولة. وشاركت الممثلة الخاصة في مؤتمرين رفيعي المستوى للاتحاد الأوروبي عُقدتا تحت رئاسة السويد للاتحاد الأوروبي وكُرِّسا لحماية الطفل من العنف، وهذان المؤتمران هما منتدى الاتحاد الأوروبي - المنظمات غير الحكومية بشأن حقوق الإنسان، والاجتماع الرفيع المستوى للمجموعة الحكومية الدولية الدائمة التي تعرف بـ"أوروبا الطفولة" ("L'Europe de l'Enfance").

79- والتوصيات الرئيسية المنبثقة عن هذين الاجتماعين تدعو إلى إقامة شراكة متينة مع الممثلة الخاصة وتقديم الدعم لمكتبها؛ وتسلم التوصيات بالحاجة إلى مواصلة التنفيذ النشط لتوصيات دراسة الأمم المتحدة، بما في ذلك إدخال إصلاحات قانونية لحظر جميع أشكال العنف، وتشجيع البحث بما يتضمن تجارب الطفل وآفاقه؛ وتطوير مؤسسات مستقلة لحقوق الطفل، وإنشاء آليات فعالة لتقديم الشكاوى؛ واستخدام برامج المساعدة الإنمائية وآليات التمويل لدعم هذه الجهود. وواصلت الممثلة الخاصة أيضاً مناقشتها مع ممثلي الاتحاد الأوروبي

بشأن تنفيذ مبادئه التوجيهية لعام 2007 من أجل تعزيز وحماية حقوق الطفل، التي تتضمن استراتيجية محددة للتنفيذ بشأن العنف ضد الأطفال تستند إلى توصيات الدراسة.

80- وبدء سريان معاهدة لشبونة مؤخراً - وهي المعاهدة التي تحدد بشكل صريح حقوق الطفل بأنها بُعد رئيسي من أبعاد جدول أعمال الاتحاد الأوروبي - ينتظر أن تحظى حماية الأطفال باهتمام متزايد، فتفتح سبلاً لتعجيل العمل في متابعة الدراسة.

8- التعاون مع صانعي السياسات والخبراء والباحثين دعماً لجدول أعمال قائم على أدلة

81- تبرز توصيات من التوصيات الرئيسية الشاملة الواردة في دراسة الأمم المتحدة أهمية التحسينات الوطنية المدخلة على نظم البيانات المتعلقة بالأطفال ووضع جدول أعمال وطني للبحث لمعالجة مسألة العنف ضد الأطفال. والعنف ضد الأطفال مجال تعد فيه المعلومات المتاحة محدودة وصعبة التجميع، مما يعطي صورة غير كاملة عن المسألة ويقصر في إعطاء فكرة عن النطاق الحقيقي لهذه الظاهرة ومداهها في المجتمع. ونظم الرصد ضعيفة إجمالاً، في حين أن البحث يظل مشتتاً ومتفاوت النوعية إلى حد كبير.

82- ولتشجيع التقدم في هذا المجال، شاركت الممثلة الخاصة في تشرين الثاني/نوفمبر 2009 بأديس أبابا في المؤتمر العالمي المعني بالبحث وحقوق الطفل، نظمتها شبكة البحوث الدولية لرصد أوضاع الطفل، والمنتدى الأفريقي للسياسات المعنية بالطفل، ومركز إينوشنتي للأبحاث التابع لليونيسيف، بالتعاون مع لجنة حقوق الطفل.

83- وضم المؤتمر مجموعة بارزة من ممثلي الحكومات وصانعي السياسات والخبراء والباحثين المكلفين بحماية حقوق الطفل من خلال التحليل القائم على الأدلة والمناصرة والسياسات العامة.

84- وكان العنف ضد الأطفال في مقدمة جدول أعمال المؤتمر. وأبرزت المناقشات دور سلامة البيانات والتحليل والأبحاث في دعم متابعة الدراسة. وبشكل خاص، تم إبراز وجهة هذه المناقشات في استنباط استراتيجيات وطنية شاملة وتشجيع الإصلاحات القانونية، وكسر جدار الصمت المحيط بالمسائل الحساسة، وفهم عوامل الخطر وأوجه الضعف والاستثمار الفعال في منع العنف.

85- وسيظل التعاون مع المؤسسات الأكاديمية ومؤسسات البحث يحظى باهتمام خاص، بغية توطيد التقدم المحرز في المجالات التي تغطيها الدراسة، وفهم المشاغل الناشئة والتطرق لها.

سابعاً - الاستنتاجات

- 86- في ضوء قرارات الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان، أُرست دراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال أسس ولاية الممثلة الخاصة المعنية بالعنف ضد الأطفال، وهي الولاية التي ترمي إلى تشجيع التقدم في متابعة توصيات الدراسة.
- 87- وقد ساعدت الدراسة على تحدي القبول بالعنف ضد الأطفال، مبرزة أنه ما من عنف ضد الأطفال يمكن تبريره وأن جميع أشكال العنف يمكن منعها بشكل فعال. والدراسة، بتوصياتها ذات الوجيهة العملية، قد بلورت جدول أعمال استراتيجياً لترسيخ حماية الأطفال من جميع أشكال العنف في جميع البيئات.
- 88- ومن الأساسي، داخل الحدود وعبرها، إبقاء الزخم حول جدول الأعمال هذا؛ وزيادة التعريف بالآثار الضارة للعنف على الأطفال وتوليد اهتمام متجدد بها؛ وتشجيع التغيير في السلوك وفي المواقف الاجتماعية؛ وتعبئة الدعم السياسي والمالي لمنع هذه الظاهرة ومكافحتها؛ وتحقيق تقدم مستمر بهذا الصدد.
- 89- ويعيد تقرير الممثلة الخاصة الأولي تأكيد أساس ولايتها القائم على حقوق الإنسان والتطورات الهامة المسجلة في الصحة العامة وحماية الطفل، التي ستدعم تنفيذ هذه الولاية. ويجدد التقرير التوجه الاستراتيجي الذي تعتمزم الممثلة الخاصة انتهاجه أثناء فترة ولايتها. وهذا النهج قد انبثق عن مجموعة واسعة من الاجتماعات والمشاورات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين على المستويات العالمي والإقليمي والوطني التي عقدتها الممثلة الخاصة على مدى شهور منذ تولي مهام منصبها. ومن بين أصحاب المصلحة الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية؛ وشركاء الأمم المتحدة، بمن فيهم الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والتزاعات المسلحة؛ ووكالات الأمم المتحدة، وبشكل خاص الوكالات الأساسية الأعضاء في الفريق العامل المشترك بين الوكالات والمعني بالعنف ضد الأطفال؛ وهيئات وآليات حقوق الإنسان؛ ومنظمات المجتمع المدني؛ والأطفال والشبان.
- 90- وستولي الممثلة الخاصة في المستقبل القريب، وازعة هذه الأمور في اعتبارها، اهتماماً للتقدم المحرز في مجالات رئيسية ثلاثة بوصفها مجالات ذات أولوية، ألا وهي وضع استراتيجية شاملة في كل دولة من الدول بشأن منع العنف والتصدي له؛ وفرض حظر قانوني وطني صريح على جميع أشكال العنف ضد الأطفال؛ وتوطيد نظم البيانات الوطنية والبحث في هذا المجال. وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل الممثلة الخاصة جهودها لتوسيع وزيادة تعزيز الشراكات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، فضلاً عن تأمين الدعم الراسخ، بما في ذلك توفير ما يكفي من الموارد لولايتها.
- 91- وتتطلع الممثلة الخاصة إلى إقامة تعاون وثيق مع مجلس حقوق الإنسان في أداء مهام ولايتها بهدف حماية الأطفال من جميع أشكال العنف في جميع البيئات.